ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي

دكتور عمار بوحوش *

عندما يتحدث الأفراد عن الاشتراكية ، تتباين وجهات النظر وتتضارب الآراء حول المفهوم الحقيقي لكلمة « الاشتراكية » . والسبب في ذلك هو أن مفهوم الاشتراكية يختلف من بيئة الى أخرى والناس لا يتقبلون بسهولة مفهومها العام وهو أن الاشتراكية تعني القيام بأعمال ثورية تهدف الى تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك لصالح الضعفاء والفقراء الذين حُرِمُوا من الثروة والنفوذ أو التعلُّم .

والمشكل الأساسي ، بالنسبة لقضية الاشتراكية ، هو أن القيام بأية ثورة اشتراكية قد يؤدي الى الحاق أضرار بمصالح الأقلية التي تعتبر صاحبة امتيازات اذا قورنت وضعيتها الحسنة بوضعية الفقراء الكادحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في كل مجتمع متخلف . ثم إن الشيء المثير في موضوع الاشتراكية هو أن تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية لتحقيق مطالب جميع الفئات الاجتماعية يعني أنه لا مفر من الاعتماد على النخبة المثقفة المؤهلة علميا ومهنيا لاحتلال المناصب الحساسة في أجهزة الدولة .

الا أن مصالح هذه المجموعات المحظوظة قد تقتضي التحالف بين أعضاء نخبة التقنوقراطيين لتدعيم الميزات الاجتماعية الموجودة ، بدلا من التفرغ لخدمة المصلحة العامة . واذا حدث مثل هذا التضارب والاختلاف بين نظرية الدولة الاشتراكية وبين الاطارات التي تظهر قلة تحمسها للبرامج المسيطرة من طرف الحكومة ، فان فكرة الاشتراكية ، تفقد قيمتها الحقيقية وتبقى عبارة عن نظرية تجريدية . ولهذا ، فان الخطر الكبير الذي يهدّد الاشتراكية في دول العالم الثالث هو التناقض بين النظرية والتطبيق .

والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الاشتراكية في عصرنا هذا تعتبر بمثابة سلاح سياسي تستعمله الصين والاتحاد السوفياتي لمحاربة النظام الرأسمالي والاطاحة به ، في حين تقوم الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا من جهتها بهجوم معاكس وتحاول

* رئيس قسم علوم التنظيم بمعهد العلوم السياسية والاعلامية في جامعة الجزائر

ابطال مفعول هذا السلاح الفتاك . واذا نحن حللنا الأسباب الرئيسية التي أدت الى قيام الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، فاننا نجد أن كل طرف يستعمل الاشتراكية بقصد تحقيق وخدمة أغراضه الخاصة .

فالأمريكيون الذين يظهرون تعلقهم بالديمقراطية قد ساندوا سالازار في البرتغال وزودوه بالأموال والسلاح لتدعيم الديكتاتورية في ذلك البلد ولم يكن يهمهم أي شيء آخر سوى استعمال القواعد العسكرية الموجودة بالأراضي البرتغالية ضد الشعوب الاشتراكية أو الدول المناهضة لسياسة واشنطن .

وعندما أطاح الجيش البرتغالي بالنظام الديكتاتوري في شهر نيسان – ابريل – من العام ١٩٧٤ ، أظهرت حكومة واشنطن قلقها وانزعاجها من انتقال السلطة الى أيدي مجموعة من الاشتراكيين . والشيء الذي أقلق أمريكا هو مصير القواعد العسكرية في البرتغال وليس مصير الشعب البرتغالي الذي يطمح للتحرر السياسي والاقتصادي من جميع التكتلات الأجنبية . والشيء نفسه يمكن أن يقال عن تورط أمريكا في حرب الهند الصينية وفي كوريا الجنوبية . فالأمريكيون الذين خسروا ما لا يقل عن ١٤٠ مليار دولار في حروب الهند الصينية خلال ١٤ سنة قبل أن يخسروا الحرب نفسها في العام ١٩٧٥ ، كانوا يحاولون محاصرة الصين الشعبية ومحق الحركات التحررية في الهند الصينية التي كانت تبدو لهم وكأنها حركة شيوعية تهدف الى السيطرة على العالم .

والظاهرة نفسها نلاحظها عند الاتحاد السوفياتي الذي تهجم على يوغسلافيا واعتبرها دولة منحرفة عن الخط الاشتراكي وذلك طالما لم تقبل بالانضمام الى حلف وارسو العسكري والقبول بالسير في فَلَكِ الاتحاد السوفياتي . وعندما حاول المجريون في العام ١٩٥٦ القيام بثورة داخلية ، لم يتردد الاتحاد السوفياتي في التدخل عسكريا واعدام القادة الوطنيين الذين أظهروا ولائهم للشعب المجري ، بدلا من ولائهم للاتحاد السوفياتي . والتبرير الذي استعمله السوفيات لتدخلهم في بودابست هو أن المجر دولة اشتراكية ، والاتحاد السوفياتي يحتفظ لنفسه بحق التدخل وحماية النظام الاشتراكي عندما يتعرض لأي خطر .

وقد تكررت العملية ذاتها في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ وذلك عندما تدخلت

الجيوش السوفياتية للقضاء على الثورة الشعبية التي قادها الزعيم التشيكي دوبتشيك وأنصاره . والعبرة التي يمكن أن نستخرجها من هذه الأحداث هي أن الاتحاد السوفياتي ، مثل الولايات المتحدة ، يريد أن يكون صاحب الوصاية على الأقطار التي تتعامل معه[1] .

اذا ، فالتنافس على الزعامة في العالم أعطى مفهوما خاطئا للاشتراكية فالأمريكي ، بصفة عامة يعتبرها تساوي « الشيوعية » وهذه الكلمة الأخيرة توحي اليه بأن النظام الشيوعي يهدد كيانه ونظام الحكم الرأسمالي الموجود ببلاده .

وحسب المعلومات الأساسية التي نحصل عليها في المدرسة الأمريكية ، فان نجاح الشيوعية الدولية يعني انتصار الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وتحكّمهما في العالم ، خاصة وأن حكومة موسكو قد نجحت في بسط نفوذها في شرق أوروبا . أن الشيوعية ، بالنسبة للأمريكيين ، تعني ما قاله ماركس وهو حرمان الناس من العبادة وتجريدهم من المِلْكِيَّة واستعمال العنف، للاطاحه بالنظام السياسي القائم بالبلاد[2] .

أما بالنسبة للصينيين ، فان الاتحاد السوفياتي لا يعتبر دولة اشتراكية وانما دولة بورجوازية ، والأدلة على ذلك عديدة ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) ان حكومة موسكو لا تحترم سيادة واستقلال الدول الاشتراكية .
(٢) ان الاتحاد السوفياتي يرفض اقتسام الأسرار العسكرية والتعاون مع الدول الاشتراكية في ميدان الأبحاث النووية .
(٣) أن قادة الكرملين يحاولون التدخل في الشؤون الداخلية لدول الكتلة الاشتراكية وذلك عن طريق خلق أحزاب موالية لهم في داخل كل بلد اشتراكي ، وهذا التصرف هو الذي أثار غيظ تيتو وماوتسي تونغ[3] .

أما بالنسبة للجزائري والعربي التقدمي بصفة عامة ، فان الاشتراكية تعني الثورة المستمرة على استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وتوفير التعليم لجميع أبناء المواطنين حتى يتسلحوا بالعلم وتكون فرص العمل متساوية عند التوظيف وأثناء العمل سواء في المعمل أو في الجامعة أو في أي مكان آخر . إن الكفاح من أجل تحقيق الاشتراكية يعني خلق التوازن بين المواطنين الأثرياء والمواطنين الفقراء المحرومين سواء من ناحية

النفوذ السياسي أو ناحية الثروة . فبالنسبة للميدان السياسي ، تعمل الدولة الاشتراكية على اتاحة الفرص لأبناء الطبقة الكادحة لكي يساهموا في تسيير المجالس الشعبية واشراكهم في اتخاذ القرارات سواء في مجالس التسيير الاشتراكي للمؤسسات أو مجالس الولايات .

وفي الميدان الاقتصادي ، تبذل الدولة الاشتراكية كل مجهوداتها من أجل حصول المواطن الفقير على نصيب من الثروة وذلك عن طريق توفير الشغل لكل من بلغ سن العمل . فبصفته مواطنا ، يحتاج الفقير الى اعانته على كسب العيش لأفراد أسرته بطريقة شريفة وبعرق جبينه .

واذا تدخلت الدولة الاشتراكية بقصد ايجاد فرص العمل للمواطنين المعوزين فذلك يعتبر تجسيما للعدالة الاجتماعية وتأكيدا لمن يراوده أي شك بأن القيادة تسعى لخدمة المصلحة العامة وتحقيق الرفاهية لجميع أبناء الشعب .

وفي الحقيقة ، أن دور الدولة الاشتراكية لا ينحصر في توجيه الاقتصاد الوطني وخدمة المصلحة العامة فقط ، بل يتعداهما الى ما هو أبعد من ذلك بكثير . فالدولة تعمل جاهدة لزيادة الانتاج واستثمار الأموال الطائلة في المشاريع الصناعية التي لا يمكن جني ثمارها إلا في المدى البعيد . فاذا كانت الأموال التي تستثمر من طرف القطاع الخاص في المشاريع التي يمكن أن تجلب الأرباح في المدى القصير ، فالدولة لا تستعمل هذا المقياس وانما تستعمل مقياسا آخر هو مضاعفة الانتاج وتوسيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي بحيث يجد كل مواطن بلغ سن العمل الفرصة المواتية للعثور على عمل وقضاء حاجاته بسهولة والحصول على قسط كبير من التعليم أو التكوين .

وهناك أيضا نقطة أخرى ينبغي أن لا نتجاهلها عندما نتحدث عن الفلسفة الاشتراكية في دول العالم الثالث بصفة عامة ، وهي أن سوء توزيع الأراضي والمحلات التجارية خلال فترة الاحتلال الأجنبي للدول الحديثة العهد بالاستقلال ، قد خلق ارتباكا داخل صفوف الجماهير الشعبية . فالقيادة الوطنية في أي بلد نامي لا تستطيع أن تنجح في تطوير اقتصادها وتحقيق نهضة صناعية ما دامت الأغلبية الساحقة من الشعب محرومة من الأرض ومن الأموال ومن وسائل العمل التجاري .

ولهذا ، يتحتم على أية قيادة واعية ومدركة لمسؤولياتها الوطنية أن تبادر إلى تجنيد كل المحرومين للاستفادة من الثروات الوطنية وذلك بتوزيع الأراضي عليهم واقتسام الخيرات مع بقية مواطنيهم . ومعنى هذا ، أن كل العناصر النشيطة تعمل وتنتج . أما إذا كانت مجموعة صغيرة من المواطنين هي التي تعمل والأغلبية الساحقة متفرجة وتعيش عالة على الفئة المنتجة ، فانه لن يحصل أي تقدم اقتصادي .

وقد عبر عن هذه الفكرة كاتب عربي عندما قال « ليس من المهم أن نزيد رقعة الأرض الزراعية ، بل الأهم هو أن نزيدها ونعيد توزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون حتي يتقارب الذين يملكون والذين لا يملكون . »[٤]

والشيء ذاته يمكن أن يقال عن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات وتمكينهم من التعبير عن آرائهم في كل موضوع يتعلق بالانتاج والتسيير ، لأن التعاون الوثيق بين المنتج والمسير هو الذي يقود إلى الانتاج في عصر نا هذا .

التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي

انه لمن البديهي أن نقول ، منذ البداية ، أن كارل ماركس لم يكن يفكر في الاتحاد السوفياتي عندما وضع نظرياته عن الاشتراكية . كما أن قادة الاتحاد السوفياتي قد انتهجوا على الدوام سياسة واقعية مستمدة ومستوحاة من وضعية بلادهم الداخلية ولم يحاولوا تطبيق النظريات الماركسية أو غيرها بحذافيرها . وبدون شك ، فان تمسك القادة السوفياتيين بفكرة خدمة المصلحة العليا لبلادهم وعدم الانسياق وراء النظريات المستوحاة من تجارب الشعوب الأخرى ، قد مكنهم من احراز نجاح هائل في ميدان التقدم التكنولوجي وتصنيع الاتحاد السوفياتي في وقت قصير وبسرعة فائقة .

وفي البداية كان قادة الحزب الروسي – الديمقراطي للعمل الذي تأسس عام ١٨٩٨ يهدفون الى تنظيم حركة نقابية بقصد تحسين وضعية العمال وتمكينهم من الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية . الا أن قادة هذا الحزب لم يتفقوا على الخطة التي ينبغي اتباعها لتحقيق حرية العمال . فزعيم الحزب ، بليخانوف ، كان يحبذ فكرة الاعتدال والالتزام بالدفاع عن حقوق العمال ، بينما كان زميله لينين والفئة المناصرة له داخل الحزب ، ينادي بتكوين سلطة مركزية وتنظيم العمل السياسي . كما أن الجناح المعتدل في الحزب الروسي – الديمقراطي للعمل قد تبنى فكرة تأسيس حركة شعبية

غير مركزية ، أي أن تكون العضوية مفتوحة لجميع الأفراد الذين يرغبون في الانتساب اليها ، لكن لينين وجماعته لم تعجبهم هذه النظرية وطالبوا بعدم السماح للعناصر غير المناضلة أن تتسرب الى داخل الحزب ، وعبروا عن تمسكهم بالعمل وفقا لنظرية « الديمقراطية المركزية » ، أي أن القرارات التي تتخذها القيادة العليا تكون نهائية وغير قابلة للمناقشة من طرف أية هيئة فرعية أو جهوية .

وفي المؤتمر الذي عقده الحزب بلندن سنة ١٩٠٣ ، استطاع اليسار بزعامة لينين أن يحصل على الأغلبية وأصبح بعد ذلك يدعي « البولشفيك » أي الأكثرية . أما الفئة المعتدلة فأصبحت تدعى « المشوفيك » أي الأقلية[٥] .

وفي الحقيقة ، أن جوهر الخلاف بين اليساريين والمعتدلين كان حول الأسلوب الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الخطة العامة للحزب . فبينما كان يميل لينين وأنصاره الى الأسلوب الثوري واستعمال العنف لتحقيق الغاية المنشودة ، كان الجناح المعتدل يفضل الأسلوب السلمي والعمل تدريجيا للوصول الى الأهداف المنشودة .

ولعل الشيء المثير في التجربة الاشتراكية السوفياتية هو أن العنف لم يستعمل للاطاحة بنظام الحكم في الاتحاد السوفياتي . ففي الوقت الذي أمضى فيه نيقولا الثاني وثيقة التخلي عن الحكم كان لينين بسويسرة وتروتسكي بمدينة نيويورك وستالين في سيبيريا . وقد عادوا الى عاصمة بلادهم بعد أن فشلت جميع اجراءات القمع ضد العمال والجنود الذين تظاهروا في شهر نيسان – ابريل ١٩١٧ احتجاجا على فقدان المواد الغذائية وانعدام القيادة في الجيش . وفي يوم ٢٠ تموز – يوليو سنة ١٩١٧ ، حاولت الحكومة الانتقالية برئاسة كيرنسكي أن تواصل الحرب ضد المانيا ، لكن لينين وأنصاره نظموا مظاهرة صاخبة طالبوا فيها بعدم مواصلة الحرب . وهكذا وجدت الحكومة الانتقالية نفسها عاجزة عن تحقيق الأمن . وترتب عن ذلك اجراء انتخابات تشريعية لانشاء مجلس تأسيسي يكون بمثابة السلطة العليا بالبلاد . وقد أسفرت النتائج الانتخابية عن حصول الاشتراكيين الثوريين على (١٦,٥٠٠,٠٠٠) صوتاً بينما حصل البولشفكيون على (٩,٠٠٠,٠٠٠) صوتاً[٦] إلاَّ أن البولشفكيين تمكنوا يوم ٧ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩١٧ من الاستيلاء على السلطة وذلك بعد أن فقدت الحكومة المؤقتة سيطرتها على قوات الأمن ولم تجد من يدافع عنها حيث أن ما يزيد عن

(٢,٠٠٠,٠٠٠) من الجنود وضباطهم الذين أُرْغِمُوا على خوض الحرب ضد المانيا قد رفضوا الدفاع عنها.[٧] وبمجرد سقوط قصر الشتاء بمدينة بيطروقراد (لينينغراد حاليا) التي كانت هي مقر الحكومة ، تشكلت حكومة جديدة برئاسة لينين ، تولى فيها تروتسكي الشؤون الخارجية وجوزيف ستالين شؤون الجنسيات . وبعد هـذا الانتصار ، قررت الحركة الثورية بزعامة لينين التخلص من اسم « الحزب البلشفكي » وتعويضه بالحرب الشيوعي . كما وقع الاختيار على مدينة « موسكو » لِتَكُونَ عاصمة للدولة الجديدة بدلا من العاصمة القديمة.[٨]

مفاهيم مختلفة للاشتراكية :

لعل الشيء الأول الذي يتبادر إلى الذهن عندما نتحدث عن الحزب الطـلائعي (حسب النظرية الماركسية) هو أنه يستمد تأييده ودعمه من الطبقة العاملة في القطـاع الصناعي حيث تتمركز في المدن الكبرى . لكن المشكل الذي واجهه لينين وجماعته هو أنه لا توجد طبقة عمالية قوية بالمدن السوفياتية لمساندة الحزب الشيوعي وانقاذ البلاد من خراب اقتصادي محقق . ولهذا ، فان المناضلين الاشتراكيين السوفياتيين أدركوا منذ البداية أن الثورة الاشتراكية ستخفق في حالة ما إذا فقدت تأييد الفلاحين والاطارات السوفياتية التي كانت تخدم حكومة القيصر في الماضي . والبولشفيكيون ، في الحقيقة ، قد وجدوا أنفسهم بين نارين . فالأقليات وجميع العناصر التي صفقت لزوال الحكم الاستبدادي تحمست لتحقيق مشاريعها الخاصة المتمثلة في الحصول على النفوذ والهروب من سلطة الحكومة المركزية . ثم أن الدول الرأسمالية هبت لاضعاف واسقاط الحكومة الاشتراكية ومساندة الحركات الانفصالية التي حملت السلاح ضد الحكومـة الجـديـدة .

وأمام هذه المشاكل الْعَوِيصَة ، تخلى لينين عن النظريات التجريدية وحاول أن يكون واقعيا في قراراته السياسية . فبعد أن كان يرفض المساومات والتنازلات أصبح يتبع هذا المنهج لتحقيق أهدافه . كما تراجع في نظرياته السابقة وأصبح يرى أن القمع واستعمال القوة قد لا يضمنان تحقيق مجتمع اشتراكي . وبدلا من الاعتماد عـلى العناصر المناضلة فقط لتدعيم النظام السياسي الاشتراكي ، قرر لينين الاستعانة بالفلاحين وجميع العناصر المتوفرة في البلاد لبناء المجتمع الاشتراكي .

لكن الأزمة الحادة التي واجهها لينين تمثلت في أزمة صراع وخلاف حاد بين

ساعديه . فبينما كان تروتسكي ينادى بفكرة « الثورة المتواصلة » كان ستالين يعارض هذه السياسة ، وأصر على ضرورة العمل لتقوية الثورة الاشتراكية في بلد كبير ، مثل الاتحاد السوفياتي ، ثم توجيه الاهتمام بعد ذلك إلى الثورات التي تقع في مناطق أخرى من العالم . وقد اعتبر تروتسكي هذه السياسة بمثابة خيانة لسياسة الثورة الاشتراكية لأنه من الواجب مساندة القضايا الثورية بدون تأني أو تردد . ثم إن ستالين كان من المحبِّذين لفكرة الاعتماد على الفلاحين لتدعيم الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي . إلا أن تروتسكي تمسك بمبدء مساندة طبقة الشغيلة في العالم . كما برز خلاف آخر بين الشخصيتين المتنافستين على السلطة ، وهو في الحقيقة ، الموضوع الرئيسي الذي يتصدر الأحداث بعد وفاة لينين [٩] وخلاصة هذا الخلاف هو أن تروتسكي كان لا يثق في ستالين ، ولهذا طالب بحرية الحديث والمناقشة داخل الحزب . الا أن ستالين الذى يرجع اليه الفضل في تأسيس الحزب الشيوعي رفض ذلك . ولعله لا يخفي على أي أحد أن تروتسكي يعتبر شخصية مرموقة في بلاده ليس فقط لأنه اشتهر بتعلقه الكبير بالمسائل الدولية ، بل لأنه أيضا هو المؤسس الحقيقي للجيش الأحمر الذي ارتفع عدده من (٣٣١,٠٠٠) في عام ١٩١٨ إلى (٥,٥٠٠,٠٠٠) في العام ١٩٢٠ . [١٠]

والحقيقة التي يمكن استخلاصها من هذا الصراع بين القادة الاشتراكيين السوفياتيين هي أن شخصية لينين قد ساهمت إلى حد كبير في انقاذ الاتحاد السوفياتي من حرب أهلية ومن مؤامرات خارجية على الثورة الاشتراكية . ولعل العامل المشترك بين ستالين ولينين أنهما كَانَا يفضِّلان انتهاج سياسة اشتراكية تعتمد أساسا على الفلاحين لتدعيم الثورة ، وتأسيس حزب طلائعي يكون بمثابة أداة للمراقبة والتوجيه . واذا كان ستالين يتصف بالخشونة وقلة الليونة ، فانه قد فرض احترامه على رئيسه لينين وذلك بسبب نجاحه في تنظيم الحزب الشيوعي في أول الأمر ثم تنظيم الدولة نفسها . وليس هناك جدال بأن ستالين هو الذي جعل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي يضاهي منصب رئيس الحكومة السوفياتية .كما أنه هو الذي جمع بين المنصبين فيما بعد .

باختصار ، ان اختلاف القادة حول الطريق الاشتراكي الذي ينبغي اتباعه قد

عجّل بقيام العمال في المدن والفلاحين في الريف بضغوط قوية على القيادة الجديدة بحيث أنه في العام ١٩٢١ نظموا مظاهرة صاخبة تعرف في التاريخ باسم « تمـــرد كرونستادت » . والخطر الكبير الذي تعرضت له الثورة الاشتراكية السوفياتية يتمثل لا في الضغوط المتواصلة لاستيلاء الفلاحين على الأرض فقط بل يتعداه الى أبعد من ذلك . فالفلاحون الذين أظهروا معارضتهم لنظام الحكم الجديد قد يتوقفون عن انتاج الحبوب ويخلقون بذلك مجاعة بالبلاد . والمشكل العويص الذي واجهته القيادة هو أنه من الصعب فرض أية رقابة محكمة على الفلاحين الذين يوجدون بالمنـاطـق النائية وفي أماكن مختلفة . وفي حالة ما إذا اضْطُهِدُوا فَإِنَّهم يتوقفون عن الانتـاج وحرث الأرض وبذلك يموت سكان المدن جوعا . وهذا ما دفع لينين في العام ١٩٢١ لأن يعدل عن سياسته الثورية ويتعامل بلطف مع الفلاحين وكل منتج لأن الاستراتيجية الجديدة هي السماح للنظام الاقتصادي السابق أن يبقى بالبلاد من أجل توفير الغـذاء للشعب . وَبِدُون مماطلة ، اتخذ لينين وأنصاره قرارات حاسمة تتمثل في اعـادة ثقتهم في النظام الرأسمالي السابق بالبلاد وفتح الأسواق الحرة في وجه الفلاحين لكي يبيعوا انتاجهم بحرية تامة . كما أعْفِيَ الفلاحين من الضرائب الباهظة وشجعهم على تصدير منتوجاتهم الى الخارج . وبفضل هذه السياسة الجديدة تمكن قادة الثورة الاشتراكية من إقْنَاعِ الفلاحين بمضاعفة انتاجهم وجلب عملة صعبة للبلاد بعد تصدير المواد الغذائية الفائضة عن الاحتياج الى الخارج .

إلا أن فكرة مساندة الفلاحين وتمكينهم من الزيادة في الانتاج الفلاحي والأدخار لتقوية الانطلاقة الصناعية لم تكن مقبولة لليسار المتطرف في القيادة السياسية . فبينما كان اليمين يحرص على الزيادة في الانتاج الزراعي ، كان رجال اليسار يعتقـدون أنه لا فائدة تجدى من اعطاء قروض للفلاحين لأن القطاع الزراعي قد نال حقه من الاعانات المتعددة التي كان يغدقها القيصر على المزارعين . فالشيء الأساسي بالنسبة اليهم ، هو ضرورة العمل لتصنيع البلاد في أسرع وقت ممكن ، لأن ما ينتجه الفلاحون تهضمه بطونهم ، ولا فائدة ايجابية ترجى من أي قطاع استهلاكي . وأكثر من هذا ، فان رجال اليسار في الحزب الشيوعي طالبوا بضرورة تمويل مشاريع التصنيع من الفوائد التي تأتي من الفلاحين . ومعني هذا أن الاشتراكيين اليساريين كانوا يرغبون

في إعادة تطبيق الأسلوب الذي كانت تتبعه حكومة القيصر مع الفلاحين . وخلاصة تلك الخطة أن النظام البائد كان يجبر الفلاحين على بيع غلاتهم الزراعية إلى الحكومة بأثمان منخفضة ثم تعود الحكومة وتبيعها بأسعار بسيطة ، وبذلك تكون الأسعار مغرية للأجانب الذين يَتَهَافَتُونَ على شراء المحصولات الزراعية السوفياتية . وبفضل هذا الاسلوب كانت تستطيع الحكومة القيصرية الحصول على العملات الصعبة ودفع ديونها المتراكمة عليها . كما أن انخفاض الأسعار قد دفع بالأجانب الى استثمار أموالهم بالاقتصاد السوفياتي .[١١]

ومن عجيب الصدف أن رجال اليسار قد تنبأوا بأن الفلاحين سوف يستعملون سلاح الانتاج لكي يعرقلوا مسيرة الثورة الاشتراكية وذلك في حالة عدم رضاهم عنها . وبالفعل فقد خفضوا انتاجهم في العام ١٩٢٨ . لكن العناصر اليسارية لم تُتَحْ لها فرصة ما حدث وذلك بسببَ ابعادهم من الحزب والقضاء عليهم في البداية . والشيء الذي أزعج لينين ودفعه إلى تطهير حزبه من اليساريين هو أنه قد شعر بأن معارضة الفلاحين ورجال اليمين للحكم يعنى نهاية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي .[١٢]

ستالين يقضي على العناصر التي تعارض التصنيع :

بعد وفاة لينين ، اعتمد ستالين على الحزب لكي يتخلص من خصومه أينما كانوا . فقد استعمل حجج العناصر اليمينية واليسارية لصالحه الخاص بحيث تمكن في النهاية من القضاء على كل العناصر التي تعارضه . وهذا الأسلوب يختلف عن أسلوب لينين الذى كان يسعى للتوفيق بين العناصر المتنافسة والمحافظة على وحدة الصف .

وبالنسبة لستالين ، فإن الشيء الأساسي هو خضوع الفلاحين ورجال اليمين واليسار الى سلطة الحكومة والحزب . ولهذا لم يبالي بأية معارضة وبادر باقامة تعاونيات فلاحية بحيث يسهل على الحكومة مراقبة الانتاج الفلاحي والتحكم في الفلاحين . ومعنى هذا ، أنه جرد عمال الفلاحة من حرية التصرف في محصولاتهم الزراعية وأصبحت الدولة هي التي تتخذ جميع القرارات المتعلقة بالانتاج والكميات التي تستهلك من طرف الفلاحين ومن طرف سكان المدن . وفي الحقيقة ، أن ستالين لم يكن يهدف الى القضاء

على نفوذ الفلاحين فقط ، بل كان يعمل أيضا بقصد ادخال عنصر الفعالية في القطاع الزراعي وتنظيم هذا القطاع بحيث يكون للاستثمارات المالية مردود مالي محترم . والاتحاد السوفياتي في نظر ستالين ، بلد شاسعُ الأطراف لا يمكن الاستفادة من أراضيه الخصبة إلاّ باقامة تعاونيات زراعية ضخمة تعمل بطريقة جماعية .

وفي الفاتح من تشرين الأول – أكتوبر سنة ١٩٢٨ جاء المخطط الخماسي الأول الذي كان عبارة عن خطة مدبرة لتصنيع البلاد وخلق التأييد السياسي للحكومة من الطبقة العاملة . وبمجرد أن تحرك الفلاحون وبدأو يفكرون في عرقلة مشاريع التصنيع ، التجأ ستالين الى استعمال العنف والقوة لقهرهم والتخلص منهم وذلك عن طريق تسليط رجال الحزب عليهم . ويقدر عدد الذين أعْدِمُوا أوْجُرِدُوا من أعمالهم بحوالي ٥ ملايين فلاحا . (١٣) وكما قال ستالين ؛ فان المخطط الخماسي كان بمثابة استراتيجية مدروسة تهدف الى جعل الاتحاد السوفياتي قوة صناعية في العالم لا تتأثر بتقلبات العالم الرأسمالي . كما أن المخطط يعد شبه قرار نهائي بتدعيم الاشتراكية وقطع حبل الأمل على كل العناصر المناوئة لفكرة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي .

وبفضل نظام الاستفادة الجماعية وتقوية المراقبة الحزبية ، استطاعت الاشتراكية أن تتدعم في الريف ، وأصبح من الصعب على أية قوة ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، أن تنجح في مؤامراتها الرامية لاعادة النظام الرأسمالي . ثم إن انشاء التعاونيات الفلاحية التي تشرف عليها الدولة قد أعطى فرصة للحزب لكي يقوم أعضاءه بتوجيه الفلاحين وتنظيمهم بحيث يُفِيدُونَ دولتهم ويستفيدون من الخدمات والمعدات التي تقدمها اليهم بانتظام . وأكد ستالين أن أعضاء الحزب قد نجحوا في توسيع رقعة الأرض الصالحة للزراعة بما لا يقل عن (٢١,٠٠٠,٠٠٠) هكتاراً . (١٤)

وما فعله ستالين ، في الحقيقة ، هو ايجاد ايديولوجية اشتراكية للحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه . فأعضاء الحزب قد عثروا فجأة على البرنامج الذي فتح لهم المجال لكي يدافعوا عن نظرية استيلاء الدولة على وسائل الانتاج ودفن النظام الرأسمالي في الاتحاد السوفياتي . كما أن الحزب قد تغلب على الضعف الذي ظهر عليه منذ البداية وهو عدم وجود استراتيجية محددة لاعانة الفلاحين وتنظيم طبقة الشغيلة .

وبفضل الثقة التي وضعها ستالين في حزبه ، تمكن الأعضاء الديناميكيون في الحزب الطلائعي من حماية العمال والاهتمام بقضاياهم بحيث أن الحزب لم يعد متفرجا وانما أداة فعالة لحل مشاكل العمال وتقديم الاقتراحات الكفيلة بتسهيل العمل في كل قطاع .

أسلوب الحكم :

لعل الشيء المثير في التنظيم السياسي هو مواصلة العمل بالدستور الذي سنه ستالين في العام ١٩٣٦ . وقد تعهد برجنيف في العام ١٩٧٢ أن يتقدم بمشروع دستور جديد للمؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي الذي إنعقد في شهر نيسان – ابريل ١٩٧٦ .

لكن مشروعه لم يعرض على المؤتمرين لأسباب غامضة . ولهذا فإن نظام الحكم الحالي لا زال ، مثلما كان في عهد ستالين ، يقوم على أساس السلطة المركزية المطلقة واتباع النظام الحزبي الهرمي في الحكم . وما نقصده بهذا الأسلوب في الحكم هو أن الحزب ، الذي تمكن بفضله ستالين من تدعيم نفوذه بالبلاد ، يعتبر هو المسيطر على الناحية المالية والتخطيط السياسي وصاحب الكلمة الأخيرة في أي تغير يطرأ على البلاد .

وكما وصف ستالين نفسه طريقة العمل في نطاق الحزب الواحد بالاتحاد السوفياتي ، فانه توجد بالقمة مجموعة من القادة الذين يقدر عددهم بثلاثة أو أربعة آلاف مسؤولون عن التنظيم المركزي . ثم تليهم مجموعة أخرى في الوسط الهرمي تضم حوالي (٤٠,٠٠٠) من الاطارات المتوسطة الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ برامج الحزب والتنسيق بين القيادة المركزية والقيادات الفرعية . وفي القاعدة تتجمع العناصر المناضلة التي لا يقل عددها عن (١٥٠,٠٠٠) ، ووظيفتهم الأساسية هي تنظيم عمل الأعضاء .[١٥]

ولكي نفهم جيدا التنظيم الداخلي للحزب ، ينبغي أن نشير إلى أن :

(١) **المؤتمر العام للحزب** هو صاحب السلطة العليا . وحسب احصائيات ١٩٧٦ ، فإن عدد الأعضاء المساهمين في نشاطات الحزب يقدر عددهم بـــ (١٥,٦٩٠,٠٠٠) سوفياتي وسوفياتية ، وتشير الاحصائيات نفسها إلى أن هؤلاء الأعضاء ينتمون الى الفئات التالية :

أ – ٤١,٦ ./. من العمال (في العام ١٩٥٣ كانت نسبتهم ٣٢,١ ./.)

ب – ١٣,٩ ./. من المزارعين في تعاونيات الدولة (نسبتهم في العام ١٩٧٣ كانت لا تقل عن ١٤,٧ ./.)

جـ – ٢٠,٥ ./. من الخبراء في الشؤون الاقتصادية

د – ٠ر٢٤ ./. من أساتذة الجامعات والأطباء والمفكرين[٦] .

واعترف الأمين العام للحزب في تقريره للمؤتمر ٢٥ للحزب الذي عقد في شهر نيسان – ابريل من العام ١٩٧٦ بأنه قد تم طرد ما يزيد عن (٣٤٠,٠٠٠) من المنخرطين في الحزب ، بينما أكد مراسل جريدة « لوموند » الفرنسية أن عدد المطرودين في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ لا يقل عن (٦٠٠,٠٠٠) عضواً .

وتشير الاحصائيات السوفياتية الى أن عدد الأعضاء الجدد الذين انخرطوا بالحزب بعد المؤتمر السابق الذي انعقد في العام ١٩٧١ قد بلغ (٢,٦٠٠,٠٠٠) عضوا منهم ٥٨ ./. من العمال و ١١ ./. فقط من المزارعين في تعاونيات الدولة .[١٧]

(٢) **اللجنة المركزية** : هي الهيأة التي تنبثق عن المؤتمر العام الحزب وتقوم بتنفيذ القرارات التي يتخذها قادة الحزب .

ويبلغ أعضاء اللجنة المركزية التي تتولى ، أيضا ، تحضير المؤتمر العام للحزب ٢٤١ عضوا دائما و ١٥٥ أعضاء غير دائمين .[١٨] والشيء الملاحظ هنا أن هذه اللجنة هي التي توكل اليها مهمة اتخاذ القرارات بإسم المؤتمر العام للحزب وذلك طوال الأعوام الخمسة التي لا يكون فيها أعضاء المؤتمر العام للحزب مجتمعين . وتعتبر قرارات اللجنة نهائية وتنفذ فور اعلانها .[١٩]

(٣) **المكتب السياسي** : هو في الحقيقة ، الهيأة التنفيذية المصغرة للحزب وعدد أعضائه الدائمين لا يتجاوز ١٦ (في العام ١٩٧٦) وذلك بالإضافة الى ٧ أعضاء آخرين غير دائمين . وميزة هذا المكتب بالنسبة للجنة المركزية للحزب أنه يسهل فيه اتخاذ القرارات وتنفيذها في الحال بينما يصعب اتخاذ القرارات الفورية في اجتماع كبير يضم ٢٤١ عضوا باللجنة المركزية . ويضم المكتب السياسي الشخصيات المرموقة في جهاز الحزب وغروميكو (وزير الخارجية) وبودغورني (رئيس مجلس الدولة) . ومنذ المؤتمر ١٩ للحزب الذي انعقد في شهر تشرين

الأول – أكتوبر ١٩٥٢ ، تقرر دمج المكتب السياسي في رئاسة مجلس الدولة (Presidium) الذي يمثل القيادة الجماعية في الاتحاد السوفياتي ويختار أعضاؤه من المجلسين التشريعيين (١٠ أعضاء من كل مجلس) ورئيس وسكرتير ، ثم اضافة ١٥ نائبا للرئيس الذين يمثلون مجالس الرئاسة في الخمسة عشر جمهورية سوفياتية [٢٠].

وانطلاقا من هذا التنظيم الدقيق للحزب ، نهتدي الى حقيقة أساسية وهي أن الحزب في الاتحاد السوفياتي هو الذي يحكم وهو الذي يقوم بانتقاء كبار رجال الدولة ويتولى تعيينهم وهو الدي يرشد الحكومة ويحدد لها الاتجاهات السياسية [٢١].

كما أنه هو الذي يتكفل بتحديد المواضيع التي تناقش في مجلس السوفيات الأعلى ، وهو الذي يتولى الاشراف على مختلف القطاعات الاقتصادية ، ويقرر ، أيضا ، المنهجية العامة للتعليم بالبلاد .

أما من الناحية النظرية ، فان الدستور ينص على اعتبار السوفيات الأعلى هو صاحب السلطة العليا بالبلاد . وتتكون هذه السلطة العليا من مجلسين : سوفيات الاتحاد Soviet of the Union ومجلس سوفيات القوميات (Soviet of Nationalities) والمفروض في المجلس الأول أن تُمَثّلَ فيه مصالح جميع المواطنين السوفياتيين . بينما تُمَثّل في المجلس الثاني مصالح كل جمهورية وكل أقلية في الاتحاد السوفياتي . كما أنه من الناحية القانونية لا توجد فوارق جوهرية بين المجلسين من ناحية السلطة . فكلاهما ينتخب أعضاؤه لمدة – سنوات ، والقوانين التي تقدم للموافقة عليها لا تأخذ صفتها الشرعية الكاملة الا عندما تحظى بموافقة كل مجلس . وفي حالة عدم اتفاقهما على أي قانون ، تتشكل منهما لجنة (١٠ أعضاء من كل مجلس) لصيغة قرار مقبول للطرفين. وفي حالة عدم ممكن أعضاء اللجنة من الاتفاق على صيغة مشتركة للقرار ، فان المجلسين يحلان من طرف رئيس مجلس الدولة .

وبما أن مجلس سوفيات الاتحاد يمثل مصالح جميع المواطنين ، فان جميع أبناء الشعب يشاركون في انتخاب ممثليهم فيه وذلك على أساس نائب واحد لكل ٣٠٠٫٠٠٠ مواطن . ومعني هذا أن الجمهورية الفيدرالية التي توجد بها نسبة كبيرة من السكان هي التي تحظى بارسال نسبة كبيرة من النواب الذين يمثلونها في هذا المجلس الذي يبلغ عدد أعضائه حسب الاحصائيات (٧٦٧,٩٧٣) عضوا . فلو أخذنا ، مثلا ، احصائية

١٩٧٢ التي تشير الى أن سكان الاتحاد السوفيـاتي كان يقدر عددهم بـ (٢٤٦,٢٥٩,٠٠٠) نسمة لوجدنا أن جمهورية واحدة ، هي جمهورية روسيا التي كان يبلغ عدد سكانها آنذاك (١٣١,٣٩٤,٠٠٠) شخصا هي وَحْدَهَا تملك الأغلبية المطلقة في هذا المجلس.[٢٢]

ويتمتع مجلس سوفيات الاتحاد بسلطات كبيرة ، نقتصر على ذكر أهمها هنـــا :

(١) فحص وإثبات وثائق النواب الذين ينتخبهم الشعب .
(٢) تعيين لجان التحقيق والنظر في القضايا المالية .
(٣) تعديل الدستور .
(٤) انتخاب كبار القضاة وتعيينهم في المحكمة العليا .
(٥) تعيين رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة .
(٦) المصادقة على القرارات التي يتخذها مجلس الرئاسة السوفياتي .

أما بالنسبة لمجلس سوفيات القوميات ، فانه يتشكل من ٧٥٠ عضوا (حسب احصائية ١٩٧٣) ، وأعضاؤه ينتخبون من طرف الجمهوريات الفدرالية والأقليات الذين يوجدون بالاتحاد السوفياتي ، وذلك حسب المقاييس التالية :[٢٣]

- ٣٢ نائبا من كل جمهورية فدرالية .
- ١١ نائبا من كل جمهورية صغيرة ذات حكم ذاتي .
- ٥ نائباً من كل ناحية ذات حكم ذاتي .
- عضو فقط من كل مقاطعة قومية .

ويعتبر مجلس الرئاسة بمثابة هيأة للقيادة الجماعية التي توجه الشؤون السياسية والاقتصادية من الناحية الواقعية . وبما أن هذا المجلس ينبثق عن المجلسين التشريعيين ، فانه يتخذ القرارات الالزامية باسمهما طوال فترات عدم اجتماعهما . ومن جملة الوظائف الأساسية لمجلس الرئاسة :

(١) دعوة مجلس سوفيات الاتحاد للانعقاد .
(٢) اصدار المراسيم .
(٣) تحليل القوانين الجاري العمل بها .

(٤) حل المجلسين التشريعيين وتوجيه الدعوة لانتخابات جديدة .
(٥) اجراء الاستفتاءات الشعبية .
(٦) الغاء أي قرار وزاري لا يتطابق والقانون .
(٧) طرد الوزراء اذا لم يكن مجلس السوفيات الأعلى في اجتماع .
(٨) الاعفاء على من يستحق ذلك .
(٩) تسمية وطرد كبار ضباط الجيش .
(١٠) اعلان الحرب ، في حالة ما اذا لم يكن مجلس السوفيات الأعلى في حالة اجتماع .
(١١) اعلان التعبئة العامة .
(١٢) المصادقة على الاتفاقات الدولية .
(١٣) تعيين أو استدعاء السفراء السوفيات .
(١٤) استلام أوراق اعتماد السفراء الأجانب .
(١٥) اقتراح وتقديم القوانين للمجلسين لكي يوافقا عليها . [٢٤]

أما فيما يتعلق بمجلس الوزراء ، فانه عبارة عن سلطة تنفيذية . وفي العادة يعين رئيس المجلس ، بناء على اقتراح من الأمين العام للحزب ، ومن طرف مجلس سوفيات الاتحاد وسوفيات القوميات . ومن حق مجلس الوزراء تقديم الاقتراحات والمشاريع القانونية للمجلسين ولكن بعد الموافقة الأولية للأمانة العامة للحـــزب وباختصار ، فإن الوظائف الأساسية للحكومة تنحصر فيما يلي :

(١) تنسيق العمل بين الوزارات في كل جمهورية .
(٢) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق المخططات الاقتصادية .
(٣) الاشراف على نواحي الأمن وحماية الشواطيء والتراب الوطني .
(٤) تنظيم العلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية .
(٥) تحديد دفعات شباب الخدمة العسكرية .

مطامح وعقبات :

ان السوفياتيين يتلهفون وينتظرون بفارغ صبر ذلك اليوم الذي يتمكنـــون

فيه من اللحاق بالولايات المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية وذلك بعد أن أثبتوا تفوقهم ، أو على الأقل مضاهاة زعيمة العالم الغربي ، الولايات المتحدة ، في ميدان انتاج الأسلحة العسكرية وارسال المراكب الفضائية الى القمر . وبدون شك ، فإن مغالاة الاتحاد السوفياتي في تخصيص جزء كبير من ثرواته الوطنية للمشاريع العسكرية قد أحدث خللا واضحا في ميدان التنمية الفلاحية بحيث أصبح الاتحاد السوفياتي يستورد المواد الغذائية من الخارج بعد أن كان يقوم بتصديرها في الماضي .

وحسب الاحصائيات السوفياتية التي نُشِرَتْ في العام ١٩٧٦ ، فإن نسبة انتاج القمح قد انخفض في العام ١٩٧٥ بما لا يقل عن ٤٠ مليون طن . والغريب في الأمر أن هذا الانخفاض قد جاء عقب السنوات العديدة التي أعد فيها القادة السوفيات خِطَطَهَم الاقتصادية الدقيقة لكي يتغلبوا على مشاكل التنمية الفلاحية في بلادهم . ولقد كان من المفروض أن يكون انتاج الاتحاد السوفياتي من الحبوب كالآتي :

١٩٥٦ – ١٩٦٠ : ١٢١٫٥ مليون طن
١٩٦١ – ١٩٦٥ : ١٣٠٫٣ مليون طن
١٩٦٦ – ١٩٧٠ : ١٦٧٫٦ مليون طن
١٩٧١ – ١٩٧٥ : ١٨٠ مليون طن
١٩٧٦ – ١٩٨٠ : ٢١٥ مليون طن [٢٥]

ولكن الحقيقة هي أن الانتاج الحقيقي في العام ١٩٧٥ لم يتجاوز ٤٠ مليون طن . ولهذا ، فان الحكومة السوفياتية قد أجبرت على استيراد الحبوب من الخارج وذلك لتوفر للشعب المواد الغذائية الكافية .

ولكي تتاح للاتحاد السوفياتي فرصة التركيز على التنمية الزراعية ، فان قادة الكرملين تواقون الى ابرام اتفاقات عسكرية مع القادة الأمريكيين بحيث يتسنى لهم التركيز على استغلال الثروات الوطنية لفائدة الشعب وليس لفائدة الأسلحة الباهظة الثمن (أنظر الجدول رقم ١) .

وبالفعل ، فقد وافق برجنيف ، خلال اجتماعه بكيسنجر في العاصمة السوفياتية في مطلع العام ١٩٧٦ ، على تخفيض عدد الطائرات المحاربة والصواريخ التي تكون

في حوزة الجيش السوفياتي والجيش الأمريكي . وهذا العدد الذي يقدر بـــ (٢,٤٠٠) طائرة وصاروخ ، اقترحه الاتحاد السوفياتي ووافقت عليه الولايات المتحدة بتحفظ لأنها لم تملك في العام ١٩٧٦ أكثر من (٢,١٥٠) صاروخ وطائرة استراتيجية تحمل هذا النوع من الصواريخ .[٢٦]

ثم أن وزير خارجية الولايات المتحدة قد اقترح على الاتحاد السوفيـــاتي في نيسان – ابريل ١٩٧٦ أن يسحب من دول شرق أوربا (٦٥,٠٠٠) من جنوده (من جملة ٥٢٥,٠٠٠) ومعهم (١,٧٠٠) دبابة ، ومقابل ذلك تلتزم الولايات المتحدة بسحب (٢٩,٠٠٠) من جنودها في أوربا الغربية ومعهم (١,٠٠٠) دبابة أمريكية . وأكثر من هذا ، فان الدكتور كيسنجر قد أطلع قادة الاتحـــاد السوفياتي أن سياسة التهدئة قد أثارت ضجة في الكونجرس الأمريكي ، .وعلى القادة السوفيات أن يتقبلوا هذا الاقتراح اذا كانوا جادين في الحصول عـــلى التقنولوجيا والمساعدة الأمريكية لتطوير الفلاحة في الاتحاد السوفياتي .[٢٧]

والنقص الذي يعاني منه الاتحاد السوفياتي لا يقتصر على طغيان القطـــاع العسكري على القطاع الزراعي (انظر الجدول رقم ٢) ، بل يمتد الى أبعد من ذلك حيث أن قلة الفعالية في التنظيم هي التي زادت الوضع تعقيدا . فالتقنوقراطيون الذين يتلقون رواتبهم الشهرية بانتظام ، سواء نقص الانتاج أو زاد عن المعتاد ، لا يربطون بين واقع المؤسسات الانتاجية وبين الكمية والنوعية لكل شيء يخرج الى الأسواق. وبعبارة أكثر وضوحا ، ان حق المؤسسات الحكومية المتمثل في احتكار البضائع والتحكم في الكمية التي تنتج محليا أو تستورد من الخارج ، هو الذي يتسبب في تحطيم المعنويات وقلة المبالاة بالانتاج . ومادامت الادارات الحكومية هي التي تتخذ أي قرار يحلو لها الإعلان عنه ، بدون أن تجازي أو تكافيء الأفراد الذين يَقُومُونَ بأعمال ميدانية ، فسيبقي هناك تبذير واسراف في سوء استغلال الثروات الوطنية وقلة الفعالية في الانتاج .[٢٨]

وقد لاحظنا ، خلال انعقاد المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي السوفياتي الذي انعقد في شهر شباط – فبراير ١٩٧٦ ، بأن السيد بولیانسكي ، عضو المـكتب السياسي منذ ١٩٦٠ ، والمكلف بالشؤون الزراعية في المكتب نفسه ، كان هـو

الشخص الوحيد الذي فَقَدَ منصبه في المكتب السياسي وطُرِدَ منه وذلك عقابا له على تدهور الانتاج في القطاع الزراعي .

وهناك من يرى بأن التخطيط المركزي قد أحدث خللا في جميع القطاعات الاقتصادية بالاتحاد السوفياتي . والمشكل الأساسي ، حسبما يرى الخبراء ، هو أن مصير العديد من القطاعات يتوقف على المواد الخام التي تنتجها جهات أخرى . والشيء الذي يحدث في غالب الأحيان هو أن مصانع الانتاج تتوقف عن العمل لأن خللا أو عائقا قد حال دون وصول المواد الخام في الحال . وأكثر من هذا ، فان بعض المخططين لا يتفطنون الى النقص في بعض المواد الأولية التي تحتاجها المصانع الا عند طلبها . وهذا يعني أخذ مهلة طويلة من الوقت الضائع للحصول على المواد التي تنقص في المخازن الحكومية . وهذه الظاهرة قد أقنعت العديد من الملاحظين بأن التقنوقراطي السوفياتي يبحث عن « الحياة الهادئة والْعَلاَوَاتِ المتعددة » .

النظرية الماركسية غير مطابقة للاشتراكية السوفياتية :

لا يمكن اعتبار الاتحاد السوفياتي دولة تطبق بعناية النظرية الماركسية لأن تجربة كارل ماركس مستمدة من ظروف اجتماعية أوروبية مغايرة لظروف المجتمع السوفياتي . فقد اختار ماركس مذهبا شيوعيا ، وليس اشتراكيا ، وذلك بقصد اعطاء طابع مميز لنظريته وعدم الخلط بينها وبين الأفكار الاشتراكية التي كانت عبارة عن دعوات سِلْمِيَة لتحقيق مجتمعات اشتراكية بطرق اصلاحية .

صحيح أن الاتحاد السوفياتي قد سار في الطريق الذى حدد معالمه ماركس وذلك بأتباعه نظام الحزب الشيوعي الواحد ، لأن تعدد الأحزاب لا مبرر له في المجتمع الاشتراكي الذى تعدد فيه الطبقات . ولكن بعد فوات ما يزيد عن نصف قرن من قيام النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي لم يتحقق حتى الآن النظام الشيوعي الذى يعتبر الاشتراكية بمثابة تمهيد له (حسب النظرية الماركسية) . وكما هو معروف ، فان ماركس توقع أن يحصل كل فرد على ما يعادل مقدرته وكفاءته (٣٠)

كما تنبأ ماركس بالاستغناء عن النقود وعدم استعمالها كمقياس للحصول على الأكل واللباس واقتناء البضائع لأن الأفراد في ظل النظام الشيوعي يكون شأنهم

شأن أفراد عائلة واحدة ، بحيث يحق لكل واحد أن يطالب بنصيبه في الطعام بقدر حاجته . الا أن تجربة الاتحاد السوفياتي أثبتت عدم صحة هذه الرؤيا المستقبلية ، ولا توجد أية أدلة في الأفق بأن النظام السياسي السوفياتي يَسيرُ في هذا الاتجـاه

ولو نظرنا من زاوية أخرى الى ما توقعه ماركس وهو أن الدولة ستزول عند بلوغ مرحلة الشيوعية ، فاننا نجد أن نفوذ الدولة يتزايد يوما بعد يوم . صحيح أن ماركس قد قال بأن وجود الدولة ضرورى في مرحلة بناء الاشتراكية والتمهيد للشيوعية ، لكن جميع الدلائل الحالية تشير الى أن السلطات المركزية تعمل باستمرار لتدعيم النفوذ الحكومي وتقوية أجهزة الدولة .[٣١] والحقيقة التي ينبغي أن نشير اليها هنا هي أن الاتحاد السوفياتي قد حاول على الدوام أن يتقيد بسياسة واحدة وهي تلك السياسة التي تعود بالفائدة على الشعب السوفياتي . فالنظريات الدخيلة عليه ومصالح الشعوب الأخرى لا تؤخذ بعين الاعتبار إلا في الحالات التي لا تمس القضايا الحساسة التي يتوقف عليها مصير الاتحاد السوفياتي .

ولعل المشكل الرئيسي الذى أصبح يطغى على السياسة السوفياتية في الوقت الحاضر هو أن هذا البلد يعتبر أهم قوة اشتراكية ، بجانب الصين الشعبية ، ومن واجبة أن يتزعم العالم الاشتراكي المناهض للمعسكر الرأسمالي . الا أن الأحزاب الشيوعية في العالم أصبحت هي الأخرى براجماتية وتسعى لخدمة مصالحها الوطنية . ولهذا ، فان تحفظها في وَلاَئِهَا وتبعيتها للقيادة السوفياتية قد حال دون قيام كتلة اشتراكية متماسكة تعمل لتحقيق أهداف مشتركـة .

وهذه الحقائق توحي لنا بأن الهدف الرئيسي للسوفياتيين هو حل المشاكل العويصة التي تواجه بلادهم . والسؤ ال الذى يمكن طرحه هنا : ما هي هذه المشاكل التي يسعى الاتحـاد السوفياتي لحلها في السبعينـــــات ؟

المشكل الأو ل الذى يشغل بال القادة السوفيات منذ زمن طويل هو التهدئة السياسية في العالم واعطاء فرصة للاشتراكيين السوفياتيين لكى يتفرغوا للبناء ويحققوا تقدما في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . واذا كان القادة السوفيات يتقربون

الى الولايات المتحدة ويحاولون ترضيتها فذلك بقصد تمكينهم من الحصول على الأمن والسلام ، لأن الأمريكيين أنفسهم قد تقدموا بفضل السلام الذى عاشته بلادهم . والسلام ، بطبيعة الحال ، هو الذى ساعد أمريكا على استغلال ثرواتها وتطـوير نفسهـا بسرعـة فـائقـة .

كما أن السوفياتيين يؤمنون في قرارة أنفسهم بأن الولايات المتحدة هي المحرك الأساسي للخلافات التي تلهي الاتحاد السوفياتي عن قضايا التنمية الاقتصاديـة . ولهذا فلا بد من مهادنتها ودفعها لكي تساهم في التخفيف من حِدّة الحرب ، وآنذاك تتاح الفرصة لحكومة موسكو لكي تتعاون مع حكومة واشنطن وتستفيد الصناعة السوفياتية من التقنولوجيا الأمريكية . ويتضح هذا الاتجاه في السياسة السوفياتية من خلال الأهمية الكبيرة التي تعطيها حكومة موسكو لمعهد العلاقات مع الولايات المتحدة وكندا . فعندما تأسس المعهد في العـام ١٩٦٨ لم يكن يتجاوز عد الخبراء فيه ٨ ، وفي العـام ١٩٧٥ تجاوز عدد المختصين في الشئون الأمريكية (٣٠٠) خبـيرا .[٣٢]

والمشكل الثاني التي توليه القيادة السوفياتية أهمية كبيرة هو تأخر الاتحاد السوفياتي في التنمية الزراعية . ان الشيءَ المُقْلِقَ بالنسبة للسوفياتيين هو أن تقدمهـم الصناعي ، وخاصة في ميدان انتاج الأسلحة والفضاء ، قد جعلهم دولة كبرى تضاهي الولايات المتحدة ولكن فشلهم في انتاج الكمية الكافية من الحبوب التي تغذى الشعب السوفياتي قد ترك شعورا مريرا في نفوس جميع الأفراد . فالسوفياتيون يشعرون بخجل عندما يعرف العالم كله بأن (٥٠ر٠٠٠) مزرعة حكومية تـابعـة للدولة لم تتمكن من سد حاجيات (٢٥٠) مليون نسمة وذلك بالرغم من رفع نسبة الاستثمارات في الفلاحة بحوالي ٦٠٪ في المخطط الحالي . وفي العام ١٩٧٢ تحتم على الاتحاد السوفياتي أن يعدل ميزانيته بما لا يقل عن ٢٦ مليار دولار وذلك لكي يتسنى له استيراد القمح الامريكي . كما أن قادة الاتحاد السوفياتي يشعرون بخيبة الأمل في الميدان الفلاحي لأنهم لم يتمكنوا من مساعدة الدول الصديقة لهم في ميدان التغذية ، وهذا يعكس الأمريكيين الذين امدوا حلفاءهم بالحبوب كلما تعرضوا لنقص في المواد الغذائية . ثم أن الأمريكيين قد أهانوا السوفياتيين عندما اشترطـوا

عليهم في العام ١٩٧٥ أن يبيعوا لهم القمح مقابل شرط أساسي وهو أن يسمحوا لليهود السوفيات بالهجرة الى اسرائيل أو أى مكان آخر يقبلهم . وقد رفضت الحكومة السوفياتية هذا الشرط في آخر الأمر لأن قبوله يعنى السماح للأمريكيين بالتدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفياتي . ولا يفوتنا أن نشير هنا الى ان ، السوفياتيين يحاولون اللحاق بالأمريكيين في الميدان الزراعي مثلما لحقوا بهم في الميدان العسكرى وميدان الفضاء . لكن المشكل هو أن القطاع الفلاحي تنقصه اليد العاملة التي هاجرت الى المدن ، وكذلك الفعالية . فانتاج الفلاح السوفياتي في الوقت الحاضر لا يتجاوز ١٠٪ من انتاج الفلاح الأمريكي . والعجيب في الأمر أن نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي بالاتحاد السوفياتي تقدر بحوالي ٣١٪ في حين لا تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الفلاحي بالولايات المتحدة ٤٪ . (٣٣)

والمشكل الثالث هو الخلاف مع الصين الشعبية التي أصبحت تزاحم الاتحاد السوفياتي في تزعم الدول التي تنتهج سياسة اشتراكية . وفي شهري كانون الثاني – يناير ١٩٧١ وحزيران – يونيو ١٩٧٣ ، تقابل كوسيجين رئيس الحكومة السوفياتية مع شواين لاى رئيس الحكومة الصينية آنذاك وقدم له اقتراحات بشأن ابرام معاهدة صداقة وعدم اعتداء بين البلدين .

وقد وافق كوسيجين على الاقتراحات التي تقدم بها شواين لاي ، وهـي :

(١)– اتفاق مؤقت ، تعقبه مفاوضات خاصة بالحدود .

(٢)– تجنب الاشتباكات على الحدود وسحب الجيوش الى الداخـل .

(٣)– ادخال تغييرات معقولة على الحدود .

إلا أن السوفياتيين رفضوا أن يعترفوا بآي شيء اسمه الحدود والشيء الذى يطمح السوفيات تحقيقه هو ايجاد بعض القادة الصينيين الذين يمكن الاعتماد عليهم لتوجيه السياسة الصينية بالاتفاق معهم وبخاصة وان ماوتسي تونغ قد توفي . واذا عرفنا أن الاتحاد السوفياتي قد مر بتجربة ناجحة حتى الآن، وهي حصول تغير في القيادة بدون صعوبة ، فإننا لا زلنا لا نعرف حتى الآن ماذا سيحدث في بكين عندما تختفي باقي الشخصيات المرموقة عن الأعين . وهذا بالضبط ما يترقبه الاتحاد السوفياتي

باهتمام ويأمل أن يكون ذلك التطور لصالحه .(٣٤)

والمشكل الرابع الذى يواجهه القادة السوفيات يتمثل في ابتعاد الأحزاب الشيوعية عن الاستراتيجية السوفياتية . ففى الوقت الذى اصبحت فيه دول أوروبا الغربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفوضى الاجتماعية وتضاءلت فعالية الحلف الأطلسي الذى أُنشِئَ بقصد محاصرة الاتحاد السوفياتي ، نجد الأحزب الشيوعية في ايطاليا وفرنسا والبرتغال لا تعطي أية أهمية لبقاء حكوماتهم في هذا الحلف الذى تتزعمه الولايات المتحدة وانما تعطي أهمية للاصلاحات الداخلية ومشاركة الجماعات اليسارية في الحكم

ومعنى هذا ، أن الاتحاد السوفياتي لن يجد من يعينه أو يتحالف معه للضغط على الدول الغربية لكي تبتعد عن الولايات المتحدة وتقبل بالتعايش مع المعسكر الاشتراكي . كما أن هذه الأحزاب التي تنتهج سياسة اشتراكية لن تشعر بحاجتها الى الاتحاد السوفياتي أو تضامنه معها لكي تصل الى كرسي القيادة ، لأن هذه الأحزاب توجهت الى الجماهير الشعبية لكي تحصل على تأييدها وثقتهـــا . (٣٥)

والمشكل الخامس هو أن الاتحاد السوفياتي قد تعثر في الشرق الأوسط حيث لم يعثر حتى الآن على معادلة تمكنه من كسب صداقة العرب ومساندة الأحزاب الشيوعية أو اليسارية التي تطمح للاستيلاء على نظام الحكم بمساعدته . صحيح ، أن منطقة الشرق الأوسط ضعيفة اقتصاديا وغير مستقرة سياسيا ولا توجد بها أحلاف عسكرية مزعجة للحكومة السوفيايتة ، لكن اختلاف قادة الأحزاب اليسارية مع القادة الوطنيين قد احرج الاتحاد السوفياتي أكثر من مرة . فالسوفياتيون يعطفون بطبيعة الحال ، على الأحزاب الشيوعية ولكنهم لا يستطيعون أن يضحوا بصداقة قادة الحكومات من أجل أقلية ماركسية . .

والمشكل السادس والأخير الذي يعاني منه الاتحاد السوفياتي هو سياسة الحياد والتحرر التي تحاول أن تتبعها الدول الاشتراكية بشرق أوروبا . فبالاضافة الى يوغوسلافيا التي أصرت منذ البداية على انتهاج سياسة وطنية ومستقلة عن الاتحـاد السوفياتي ، توجد الآن البانيا التي أصبحت تناصر الصين الشعبية في خلافها العقائدى مع حكومة موسكو . وهناك أيضا رومانيا التي بدأت تتقرب الى يوغوسلافيا وتدير ظهرها لحليفتها في ميثاق وارسو .(٣٦) وأكثر من هذا ، فان الاتحاد السوفياتي يسعى

لاقناع الهند بالدخول في حلف دفاعي معه ضد الصين الشعبية التي تشجع دول أوروبا الشرقية على أظهار استقلالها عن الاتحاد السوفياتي . هذا علاوة على ما يوجهه الاتحاد السوفياتي من ضغط على اليابان لكي تختار بينه وبين الصين الشعبية .

الجدول رقم (١)

التوازن العسكري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة *

	الولايـات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
القـوات المسلحـة	٢,٠٨٠,٣٥٠	٤,٤١٢,٠٠٠
الـدبـابـات	١٠,٠٠٠	٤٢,٠٠٠
الصـواريخ الاستراتيجيـة	١,٧١٠	٢,٣٧٨
الطـائرات الاستراتيجيـة	٤٦٣	١٣٥
البـواخـر الحـربية	١٨٢	٢٢٦
حـامـلات الطـائرات	١٤	١
غـواصات تحمل صواريخ	٤١	٧٣
غـواصـات للهجوم	٧٣	٢٥٣

الجدول رقم (٢)

مقارنة بين الدولتين العملاقتين

	الولايات المتحدة		الاتحاد السوفياتي	
الاقتصاد				
الدخل القومي	١ر٤٩٩	مليار دولار	٨٧٣	مليار دور
انتاج الحديد	١٧٧	مليون طن	١٥٥	مليون طن
انتاج البترول	٤٥٧	مليون طن	٥٤٠	مليون طن
انتاج الفحم	٦٤٣	مليون طن	٧٧١	مليون طن
انتاج القوى الكهربائية	١ر٩٠٣	مليار كيلواط	١ر٠٣٨	كيلواط
انتاج السيارات	٦ر٩	مليون	١ر٢	مليون
انتاج الآت التبريد	٦	ملايين	٥ر٦	ملايين
انتاج الآلآت الحاسبة	١٧٠ر٠٠٠	آلة	١٥ر٠٠٠	آلة
الفلاحة				
نسبة اليد العاملة في الزراعة	٣ر٤٪		٢٦٪	
انتاج الحبوب	٢٢٤	مليون طن	١٥٤	مليون طن
انتاج اللحوم	١٨ر٨	مليون طن	١٦ر٧	مليون طن
انتاج الجرارات	٤ر٤	مليون	٢ر٣	مليون
مسائل أخرى متنوعة				
الهاتف بالمنازل والمكاتب	١٣٨	مليون	١٦ر٨	مليون

أجهزة التلفزة	١٢١	مليون		٩ر٥٢	مليون
معدل الدخل الفردى في الشهر	٨٢٠	دولار		١٩١	دولار
شهور العمل لشراء سيارة	٣ر٤	شهور		٥١	شهرا
معدل ساعات العمل في الأسبوع	٣ر٣٦	ساعة		٦ر٤٠	ساعة
نسبة الوفيات في ١ر٠٠٠	١٥			١٨	
عدد الأطباء لكل ١٠٠ر٠٠٠	١٧٨			٣٦٥	
طول الطرق المعبدة	٣ر٨	مليون ميلا		٩٠١ر٧٦٣	ميلا
طول طرق السكك	٢٠٢ر٧٧٥	ميلا		٩١ر٢٦٣	ميلا

الحواشي

* مصادر الجدولين ١ و ٢ هي على المجلة الأميركية : **Newsweek** (March 1st, 1976), p. 16.

(١) في آخر شهر أيار – مايو ١٩٧٥ ، أعلنت السويد أنها لن تتعامل مع البنك العالمي للانشاء والتعمير وذلك لأن رئيس هذا البنك السيد روبرت ماكنامارا رفض أن يقدم مساعدات مالية للحكومية الشيلية الاشتراكية التي كان يتزعمها إليندي بينما أعطى قرضا للحكومة العسكرية الفاشية التي يتزعمها الجنيرال بينوشي الموالي للأمريكيين . أنظر :

Jeune Afrique, No. 751, du 30 Mai, 1975.

(٢) أنظر :

Lyman T. Sargent, **Contemporary Political Ideologies.** (Homewood, Illinois: The Lorsey Press, 1969), pp. 27-35.

(٣) راجع :

Allen's Whiting in, **The Soviet Foreign Policy: Theory and Practice,** (Editor: Arthur E. Adams), (Boston: D.C. Heath and Company), 1961), pp. 375-382.

(٤) كامل زهيري ، **مواقف ومنازعات في الدمقراطية والاشتراكية** . (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب : ١٩٧٣) ، ص . ١٦٣ .

(٥) أنظر :

Robert G. Neuman, **European and Comparative Government.** (New York: Mc Graw-Hill, 1960), p. 508.

(٦) راجع :

Neumann, **op. cit.,** p. 510.

(٧) تسمى الآن (ثورة أكتوبر) وليس ثورة نوفمبر وذلك لأن الاتحاد السوفياتي لا زال يستعمل التقويم السنوي جوليان .

(٨) أنظر :

Neumann, **op. cit.,** pp. 510-1.

(٩) (لينين) اسمه الحقيقي هو Vladimir Ilich Ulyanov

(ستالين) اسمه الحقيقي هو Iosif Vissarionovich Dznugashvili

(تروتسكي) اسمه الحقيقي هو Leib Davydovich Bronstein

(١٠) أنظر :

Neumann, **op. cit.,** pp. 505-515.

(١١) أنظر :

Jacques Amalric, **Le Monde,** le 25 Fevrier, 1976.

(١٢) راجع :

Le Monde, le Fevrier, 1976.

(١٣) أنظر :

Le Monde, le 25 Fevrier, 1976.

(١٤) بالنسبة للمؤتمرات السابقة للحزب ، ينبغي أن الى أنها انعقدت في التواريخ الآتية :

(١) في مارس ١٨٩٨ ، (٢) في يوليو ١٩٠٣ ، (٣) في ابريل ١٩٠٥ ، (٤) في ابريل ١٩٠٦ ، (٥) في ابريل ١٩٠٧ ، (٦) في يوليو ١٩١٧ ، (٧) في مارس ١٩١٨ ، (٨) في مارس ١٩١٩ ، (٩) في ابريل

١٩٢٠ ، (١٠) في مارس ١٩٢١ ، (١١) في مارس ١٩٢٢ ، (١٢) في ابريل ١٩٢٣ ، (١٣) في مايو ١٩٢٤ ، (١٤) في ديسمبر ١٩٢٥ ، (١٥) في ديسمبر ١٩٢٩ ، (١٦) في يوليو ١٩٣٠ ، (١٧) في يونيو ١٩٣٤ ، (١٨) في مارس ١٩٣٩ ، (١٩) في أكتوبر ١٩٥٢ ، (٢٠) في فبراير ١٩٥٦ ، (٢١) في يونيو ١٩٥٩ ، (٢٢) في أكتوبر ١٩٦١ ، (٢٣) في مارس ١٩٦٦ ، (٢٤) في مارس ١٩٧١ ، (٢٥) في فبراير ١٩٧٦ .

(١٥) أنظر : **Le Monde**, le 20-21 Fevrier, 1976.

(١٦) محمود خيري عيسى ، **النظم السياسية المقارنة** . (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية : ١٩٦٣) ، ص . ١٨٧ .

(١٧)

The Europa Year Book Publication (London: Europa Publications. 1973), p. 1309.

تفيد احصائيات ١٩٧٦ أن عدد سكان الاتحاد السوفياتي سيبلغ ما بين (٣٠٠ و ٣٠٥) مليون نسمة في نهاية القرن الحالي ، هذا حسب ما صرح به الكثير من الديمغرافيين السوفيات . ويبلغ سكان الاتحاد السوفياتي الآن ٢٥٢ مليون نسمة ومن المنتظر أن يكون عدد سكان موسكو في سنة ٢٠٠٠ تسعة ملايين ، عوض ٧ر٧ مليون نسمة حاليا . ومن جهة أخرى ، ستبلغ نسبة سكان الحضر ٧٥٪ زيادة على ما هي عليه الآن ٦٥٪ من مجموع السكان ، ويصل عدد المدن التي تتجاوز سكانها أكثر من مليون نسمة ، (٣٠) مدينة عوض ١٣ الآن . أنظر جريدة **الشعب** العدد الصادر يوم ١٩ نيسان – ابريل ١٩٧٦ .

(١٨) هناك ١٥ جمهورية فدرالية ، و٢٠ جمهورية صغيرة ، و٨ ناحية ، وعشرة مقاطعات قومية بالاضافة الى ٦ مناطق قومية و١٠٥ منطقة .

(١٩) راجع :

Clifford A.L. Rich, **European Politics and Governments**, (New York: The Roland Press Co., 1962), pp. 664-645.

(٢٠) أنظر : Lev Voskressenski, **Le Monde**, le 25 Fevrier, 1976.

(٢١) راجع : **The International Herald Tribune**, February 3, 1976.

(٢٢) أنظر : Jeffrey Record, **The International Herald Tribune**, February 25, 1976.

(٢٣) راجع :

Ota Sik. "The Short Coming of the Soviet Economy as Seen In Communist Ideologies", **Government and Opposition**, Vol. 9, No., 3, (summer) 1974, pp. 263-276.

(٢٤) أنظر : Jacques Amalric, **Le Monde**, le 22-23 Fevrier, 1976.

(٢٥) عبدالحميد متولي ، **الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية** : (القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩) ، ص . ٤٥٨ .

(٢٦) متولي ، **المصدر ذاته** .

(٢٧) راجع : André Fontaine, **Le Monde**, le 16 Octobre, 1975.

(٢٨) أنظر : Peter Osnos, **The Washington Post**, (December 6, 1974).

(٢٩) راجع :

C.L. Sulzberger, in **The International Herald Tribune**, issue of November 9, 1974.

(٣٠) راجع : **The Guardian** (November 8, 1971).

(٣١) أنظر : André Fontaine, **Le Monde**, le 16 Octobre, 1975.